

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

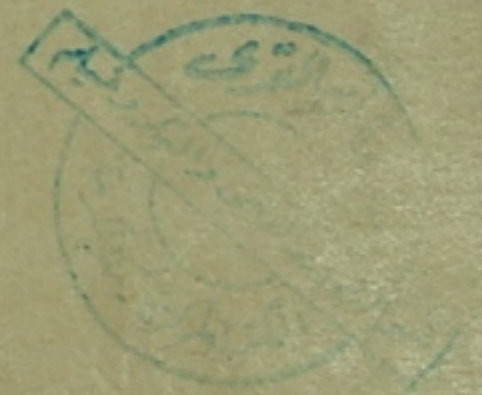
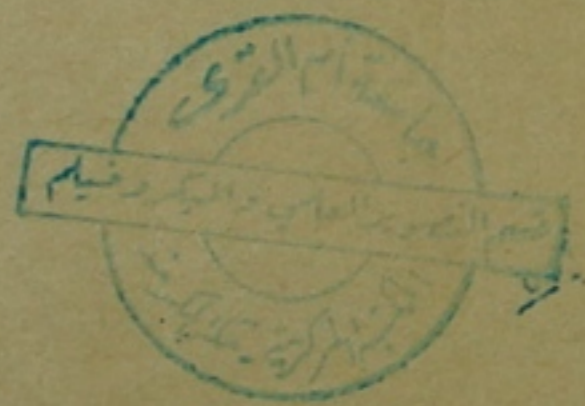
بداية المفردات

05



۱۶۰۶۷

کتابخانه

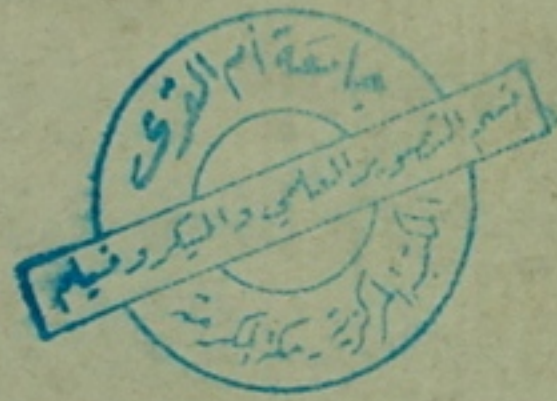


هذا كتاب التمهيد في تنزيل الفروع على القواعد
 الاصولية تصنيف الشيخ الامام العالم
 العلامة جمال الدين الاسنوي
 رحمه الله تعالى رحمه واعنه
 ورصني عنده وعن
 مشايخه امين

ترجمي المصنف المذكور ليلة الاحد ثامن عشر جمادى الاولى
 سنة اثنين وسبعين وستمائة
 غفر الله له وللمسلمين

امين
 ٢

وفاه ٧٧٢



رقم التسجيل ١٣٦٧

مكتبة و.ط. النهضة الحديثة

في مكة

٢٥١

وطيات رقم ٥٤

اسم الكتاب: التحرير

اسم المؤلف: الاسنوي

تاريخ التأليف:

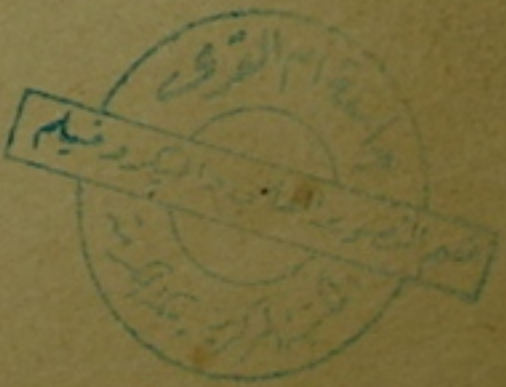
تاريخ خطه ونوعه: ١٢٠٥ هـ عادي

عدد الاجزاء: واحد

عدد الصفحات: ٢٢٢

المقاس: ١٧ × ١٢

الرقم: مطبوع طبعه



بسم الله الرحمن الرحيم وبقيت
 الحمد لله من بل اعذار المكلفين بأرشاد العقول وتمهد الأصول
 ثقيل عثا والمجتهد منهم فيما يعمل باجتهاده او يقول واشهد
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تنيل قائلها اعظم
 مسؤل وابلغ مأمول واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله
 اكرم نبي واشرف رسول صلى الله عليه وعلى آله واصحابه ذوي
 السنت المثلول والفضل المبذول وسلم تسليم الكثير **وبعد**
 فان اصول الفقه علم عظيم تقدر وقدره وعلا شرفه ونخزه
 اذ صومثا والاحكام الشرعية ومنار الفتاوى الفرعية التي
 بها صلاح المكلفين معاشا ومعادا ثم انه العنزة في الاجتهاد
 واهم ما يتوقف عليه من المراد كما نص عليه العلماء وروى
 به الامامة فضلا وقد اوضحه الامام في المحصول فقال
 اما علم الكلام فليس شرطا في الاجتهاد لعدم ارتباطه به وكذلك
 علم الفقه لانه نتيجة بل يشترط فيه امور وهي ان يعرف من
 الكتاب والسنة ما يتعلق بالاحكام ويعرف المسائل الجع عليها
 والمسوخ منها وحال الروايات الجمل بشي من هذه الامور
 قد يقع المجتهد في الخطا وان يعرف اللفظة افراد او تركيبا
 لان الاول من الكتاب والسنة عنوية وشرائط القياس
 لان الاجتهاد متوقف عليه وكيفية النظر وهو يرتب
 المقدمات فاما الحكمة الاوائل فيمكن فيها ان يكون
 عنده تصنيف معتمد في كل واحد منها يرجع اليه عند حدوث
 الواقعة فاذا راجع ذلك فلم يجد فيها غلب على ظنه نفي
 وجوده حتى بالغ الرافعي وقال انه يائس في علم السنة ان

يكون

في كتابه في الاجتهاد

يكون عنده سنن ابي داود والذي قاله مجتهد فان ظن العدم
 يحصل لعدم وجوده فيه والظن هو المكلف بد في الفروع
 وبالغ النووي في الرد عليه في تمثيله بسنن ابي داود لتوضيح
 من كلامه خلاف مراده واما اللغة فالمعتبر منها معرفة المفردات
 الواقعة في الكتاب والسنة ومعرفة فهم التركيب من الفاعلية
 والمفعولية والاضافة ونحو ذلك دون ذلك قائل العلمين
 وهذا المقدار يسير جدا ومع ذلك فالشرط هو القدرة على
 الاطلاع عليه عند الاحتياج اليه لا حفظه وترتيب
 المقدمات ايضا يسيرا واما شرائط القياس وهو الكلام
 في شرائط الاصل والفرع وشرائط العلة واثامها
 وببطلانها وتقديم بعضها على بعض عند التعارض فهو
 باب واسع يتفاوت فيه العلماء تفاوتا كثيرا ومنه يحصل
 الاختلاف غالبا مع كونه بعض اصول الفقه فثبت بذلك
 ما قاله الامام ان الركن الاعظم والامر الالهي في الاجتهاد
 انما هو علم اصول الفقه وكان امامنا الشافعي رضي الله
 عنه هو المتكبر لهذا العلم بلا نزاع واول من صنّف فيه
 بالاجماع وتصنيفه المذكور فيه موجود بحمد الله تعالى
 وهو الكتاب الجليل المشهور المسموع عليه المتصل
 اسناده الصحيح الى زماننا المعروف بالرسالة الذي ارسل
 الامام عبد الرحمن بن مهدي من خراسان الى الشافعي بمصر

فصنفه وتناقص في تحصيله علماً بحسبه على انه قد قيل ان
 بعض من تقدم على الشافعي نقل عنه المأمون بعض مسائله في
 اثنا عشر كلاماً على بعض الفروع وجواباً عن سؤال سائل لا يحسن
 ولا يفهم من جوع وصل تقارن من مقالته فقلت في بعض المسائل
 بتصنيف موجود مسموع مستوعب لا يواب العلم وكنت
 قد بما قد اعنت به العلم وراجعت غالب مصنفاة المبسوط
 والمتوسطة والمختصرة من زمان اما ما المتكرره والى زماننا
 حتى صفت فيه بحمد الله بق ما اجتمع فيه من قواعد هذا العلم
 ومائله ومقاصده ومذاهبه اتمت ما اظن ان لم يجتمع
 في غيره مع صغر حجمه بالنسبة الى ما اشتمل عليه فان تطويل
 مبسوطاته انما هو بذكر ادلة اكثرها ضعيفه واما ما تكرر
 ومقاصده فمختصرة مضبوطة ثم اني استخرجت الله تعام
 في تاليف كتاب يشتمل على غالب مسائله وهو المقصود منه
 وهو كيفية استخراج الفروع منها فاذا ذكر اول المسئلة الاصولية
 بجميع اطرافها من جهة مبدئية ملخصة ثم اتبعها بذكر شي مما
 يتفرع عليها ليكون ذلك تنبها على ما لم اذكره والذي اذكره
 على اتمام منه ما يكون جواباً عما بنا فيه موافقاً للقاعدة
 ومنه ما يكون مخالفاً لها ومنه ما لم اقف فيه على نقل بالكلمة
 فاذا ذكر فيه ما يقتضيه قاعدتنا الاصولية ملاحظاً ايضا القاعدة
 المذمومة والنظائر الفروعية وغيره مع يعرف الناظر في ذلك
 ما اخذ ما نص عليه اصحابنا واصلوهم واجملوه او فصلوه
 ويتنبه به على استخراج ما املوه ويكون سلا حادثة

للمفتين

للمفتين وعمدة للدرسين خصوصاً المشروط في حقهم القا العليم
 والقيام بالوظيفة فان المذكور جامع لذلك وافر بما هنالك
 لاسيما ان الفروع المشار اليها مهمة مقصودة في نفسها بالنظر
 وكثير منها قد ظفرت به في كتب عن سيرة او عثرت به في غير مظنته
 او استخراجها انا وصورتها وكل ذلك ستره مبيناً ان شاء الله
 تعالى **وقد** مهدت بكتايب هذا طرائق التخرج لكل ذي مذاهب
 وفتحت به باب التخرج لكل ذي مطلب فليست تحضار باب
 المذاهب قواعدها الاصولية وتعارفها ثم يسلك ما سلكت
 فيحصل به ان شاء الله بق جميع الترتيب على بحر عمالاد له وتهذيبها
 والتبين لما خذ تضعيفها وتصويبها وتهيئها لاكثر المتعلمين
 الملازمين للنظر فيه نهائية الارب وغاية المطلب وهو تهذيب
 الوصول الى مقام استخراج الفروع من قواعد الاصول
 والتخرج الى ارتقا مقام ذوي التخرج حقق الله ذلك بمنه
 وكرمه فلذلك سميت بالتهذيب والدر المستول ان ينفع به
 مؤلفه وكتابه والناظر فيه وجميع المسلمين بمنه وكرمه **ثم**
 شرحت في اثنا ذلك في كتاب آخر على هذا الاسلوب
 بالنسبة الى علم العربية مسمى بالكوكب الدرري ليعتوي به
 الاستعداد والتدرج ويتم به الاستعداد للتخرج اعان
 الله بق على ذلك كله بحوله وقوته لارب غيره ولا امر جوسواه
 وهو حسنا ونعم الوكيل **باب الحكم الشرعي واقامه**
مسئلة الحكم الشرعي خطاب الله بق المتعلق بافعال
 المكلفين بالالتزام والتخيير وزاد ابن الحاجب فيه او

المستفدين

الوضع ليدخل جعل الشئ سببا او شرطا او مانعا يجعل الله تعالى
زوال الشمس موجبا للظهور وجعله الطهارة شرطا لصحة الصلاة
والنجاسة مانعة من صحتها فان جعل المذكور حكم شرعي لانا انما
استفدناه من الشارع وليس فيه طلب ولا تحبير لانه ليس من
افعالنا حتى يطلب منا او يخبر فيه والاولون تكلفوا في احوال
هذه الاشياء في الحد اذا علمت ذلك فمن فروع كون الحكم
الشرعي لا بد من تعلقه بالمكلفين ان وطئ الشبهة القائمة
بالفعل وهي ما اذا وطئ اجنبية على ظن انها زوجه مثلا هل
يوصف وطؤه بالحل او الحرمه وان استغنى عنه الاثم والايوسف
بشئ منها فيه ثلاثة اوجه اصحاب الثالث وبيد اجاب النور
في كتاب النكاح من فتاوى يده لاث الحل والحرمه من الاحكام
الشرعية والحكم الشرعي هو الخطاب المتعلق بافعال
المكلفين والساقى والمخطئ وكونها ليسوا مكلفين وجزم في
المهذب بالحرمه وقال به جماعة كثيرة من اصحابنا والخلاف
يجري في قتل الخطا وفي اكل المضطر للميتة ومن اطلق عليه
التحريم او الاباحة لم يقيد التعلق بالمكلفين بل بالعباد
ليدخل فيه ايضا صحة صلاة الصبي وغيرها من العبادات
وجوب الغزامة بالتلافه والتلاف المجنون والبهيمة والسبي
وكذلك مما يندرج في خطاب الوضع كما سيأتي ايضا
في اواخر هذه المقدمة **مسئلة** الفقه العلم بالاحكام الشرعية
العملية المكتسبة من ادلتها التفصيلية واحترزنا بالاحكام عن
العلم بالذوات كزيد وبالصفات كسواده وبالافعال

كتبا

كتبا من وعبر الامدي بقوله هو العلم بحملة غالبية من الاحكام وهو
تعبير حسن فان تطلقا لطلاق الجميع المحلى بال عموم العلم لكل فرد
وذلك لا يتصور في احد من المجتهدين ولا غيرهم واحترزنا
بالشرعية عن العقلية كالحسابيات والهندسة وعن اللغوية
كرفع الفاعل وكذلك نسبة الشئ الى غيره ايجابا لقيام زيد
او سلبا بخولم يتم واحترزنا بالعملية عن العلمية وفي اصول
الدين فان المتصور منها هو العلم المجرد ايجا لا اعتقاد المستند
الى الدليل وبالمكتسب عن علم الله تعالى والمكتسب مرفوع على
الصفة للعلم ويقولنا من ادلتها عن علم الملائكة وعلم الرسول
الحاصل بالوحي فان ذلك كله لا يسمى فقها بل علما ويقولنا
التفصيلية عن العلم للحاصل للمقلد في المحل المائل للفتية
فان لا يسمى فقها بل تقليد الالنه اخذ من دليل اجمالى
مطرد في كل مسئلة وذلك لاننا اذا علمنا ان هذا الحكم المعين
قد افنى به المفتى وعلمنا ان كل ما افتاه به فهو حكم الله تعالى
حقه فيعلم بالضرورة ان ذلك المعين حكم الله تعالى في حقه ويقبل
هكذا في كل حكم وما ذكرناه جدا وشرحا هو اقرب الى الصواب
من غيره وان كان فينا امور ذكرتها في الشرح وقد اوردوا
على هذا الحد ان غالب الفقه منطوق ككونه مبنيا على العبادات
واخبار الاتحاد والافتية وغيرها من المنطوقات فكيف
يعبرون عنها بالعلم واجابوا بانها كانت المنطوق يجب العمل
كما في المقطوع رجح الى العلم بالقرير السابق اذا علمت

ش

ذلك فالذي ذكره في ضابط الفقه يتفرع عليه مسائل كثيرة
 كالأوقاف والوصايا والأيمان والنذور والتعليقات وغيرها
 فنقول مثلا اذا وقت على الفقه فقال القاضي الحين في الوقت
 في احدى تعلقته صرف الى من يعرف من كل علم شيئا فاما من
 تفقه شهرا او شهرين فلا ولو وقت على المتفقه صرف الى من
 تفقه يوما مثلا لان الاسم صادق عليه وقال في التعليقة
 الاخرى يعطى لمن حصل من الفقه شيئا يستدعي به الى الباقي
 قال ويعرف بالعادة وقال في التهذيب في الوصية انه يعرف
 لمن حصل من كل نوع وكانت هذا هو مراد القاضي بتولية
 من كل علم وقال في النعمة في باب الوصية انه يرجع فيه الى
 العادة وعبر في كتاب الوقت بتولية الى من حصل طرفا
 وان لم يكن متجرا فقد روي ان من حفظ اربعين
 حديثا عند فتيها وقال الغزالي في الاحكام يدخل الناضل
 في الفقه ولا يدخل المبتدى من شهر ونحوه وللمتوسط
 بينهما درجات يجتهد المفتي فيها والورع لهذا المتوسط
 ترك الاخذ اه وما ذكره الغزالي قد نقله عنه النووي
 في كتاب البيع من شرح المهدب واقتره وغالب الكتب
 المطولة كالحاوي والبحر وتعليقة القاضي ابي الطيب
 وغيرها ليس فيها تقرض لهذه المسئلة اذا علمت ذلك
 فقد وقع هنا للرافعي شيء يحجب تبعة عليه النووي في الوصية
 ونقله عنه ايضا ابن الرفعة ساكتا عليه فقال في باب

الوقف

الوقف ويصح الوقف على المتفقه وهم المشتغلون بحصول
 الفقه مبتدئهم ومنتهيهم وعلى الفقهاء ويدخل فيه من حصل شيئا
 وان قل هذا الكلام وما ذكره في دخول محصل الشئ وان قل
 في نفس الفقيه حتى يستحق من حصل المسئلة الواحدة
 مخالف لجميع ما سبق ولا اعلم احدا ذكره وكما انه مخالف
 للمنفوق في المذهب فهو مخالف للقاعدة الخيرية لان
 الفقهاء جمع فقيه وفتية اسم فاعل من فقه بضم الفاء اذا
 المنفوق سجية واما المكسور فمعناه فهم والمفتوح معناه
 انه سبق غيره الى الفهم على قاعدة افعال المغالبة وقياس
 اسم فاعلها فاعل وصوفا قد وقد اعاد الرافعي المسئلة في
 باب الوصية وزاد شيئا اخر ردونا بعبارة عليه ايضا في
 كتاب المهمات فليطلب منه واعلم ان الظاهر لا يجتهد
 ما هو مرصده باسم الفقهاء شيئا كذا نقله ابن الصلاح في
 فوائد رحلته عن ابن سريج واجاب به جماعة من اصحابنا
 وقد انتهى الكلام على هذه المسئلة واما وجوب العمل
 في الفروع بالظنون فيتفرع عليها فروع كثيرة بعضها موافق
 للقاعدة كظن طهارة الماء والثوب في الاجتهاد وكذا استقبال
 القبلة ودخول وقت الصلاة والصوم وغير ذلك ومنها
 اذا جويت المرأة وانزلت ثم خرج منها ما الرجل بعد
 غسلها فان الغسل يجب عليها لان الظاهر اختلاط المائين
 فيخرج منها ما وهما كذا ذكره الرافعي حكما وتعليل **ومن الفروع**
 المخالفة ما اذا قال له علي الف في علمي او ظني لزمه في الاول
 دون الثاني كذا جزم به الرافعي في الباب الاول من ابواب